



Distr.
GENERAL

A/33/23 (Part IV) *
9 October 1978
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٢٤ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منـح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(يتناول أعمالها خلال ١٩٧٨)

المقرر : السيد سامي غليل (الجمهورية العربية السورية)

الفصل الخامس

الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول
الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد
تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٩ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٤	١٠	باء - قرار اللجنة الخاصة

* تتضمن هذه الوثيقة الفصل الخامس من تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة .
وسوف يصدر الفصل الاستهلالي العام تحت الرمز A/33/23 . وسوف تصدر الفصول الاخرى من التقرير
تحت الرمز ذاته أو في صورة اضافات للوثيقة A/33/23 . أما التقرير الكامل فسيصدر فيما بعد ضمن :
الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) .

.../...

المحتويات (تابع)

المرفقات

- الأول — روديسيا الجنوبية
- الثاني — ناميبيا
- الثالث — بليز ، برمودا ، جزر تركس وكايكوس وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
- الرابع — غوام

الانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول
الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي تعرقل
تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٩ الى ١١٢٢ المعقودة في الفترة ما بين ١٤ و ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٨ .
- ٢ - واخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصفة خاصة الفقرة ١١ من القرار ٣٤/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، والذي يطلب الى الدول الاستعمارية القيام فورا وبدون أى قيد أو شرط بإزالة قواعد ومنشآتها العسكرية من الاقاليم المستعمرة ، والامتناع عن اقامة قواعد ومنشآت جديدة .
- ٣ - وكان أمام اللجنة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقات عمل اعدتها الامانة العامة ، تتضمن معلومات عن الانشطة والترتيبات العسكرية القائمة في الاقاليم التالية : روديسيا الجنوبية ، وناميبيا ، وبليز ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وغوام (انظر المرفقات من الاول الى الرابع لهذا الفصل) .
- ٤ - وجرت المناقشة العامة حول هذا البند في الجلستين ١١١٩ و ١١٢٠ المعقودتين في ١٧ و ١٨ آب/أغسطس . واشتركت في المناقشة الدول الاعضاء التالية : شيلي ، والكونغو وبلغاريا في الجلسة ١١١٩ (A/AC.109/PV.1119) ؛ وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية العربية السورية ، وكوبا ، وأثيوبيا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والهند والصين في الجلسة ١١٢٠ (A/AC.109/PV.1120) .
- ٥ - واسترعى الرئيس ، في الجلسة ١١٢١ المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس الانتباه الى مشروع توافق في الآراء بشأن هذا البند (A/AC.109/L.1270) تم اعداده على أساس المشاورات ذات الصلة .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٢٢ المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ، أعلم الرئيس اللجنة الخاصة أنه ينبغي حذف الكلمة الواردة في الفقرة ٩ من مشروع توافق الآراء (A/AC.109/L.1270) ، بين معثفين ، بين كلمة " المستمر " وكلمتي " التعاون النووي " (A/AC.109/PV.1122) .
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع توافق الآراء (A/AC.109/L.1270) أشر تبادل في وجهات النظر ، اشترك فيه ممثلو اثيوبيا ، وساحل العاج ، واستراليا والسويد (A/AC.109/PV.1122) .
- ٨ - وفي الجلسة ذاتها أيضا ادلى ممثلو السويد وبلغاريا والكونغو بمزيد من البيانات (A/AC.109/PV.1122) .
- ٩ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ، أرسلت نسخ من توافق الآراء الى جميع الدول .

باء — قرار اللجنة الخاصة

١٠ — اليكم فيما يلي نص توافق الآراء (A/AC.109/569) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٢٢ المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ، والذي ترد الإشارة إليه في الفقرة ٧ أعلاه :

١ — ان اللجنة الخاصة ، وقد نظرت في البند المدرج تحت العنوان التالي "الانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، وان تشير الى مقررها المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٧ بشأن هذا البند (١) تأسف لعدم قيام الدول الاستعمارية الكبرى المعنية باتخاذ أية خطوات لتنفيذ الطلب الذي وجهته اليها الجمعية العامة مرارا عديدة ، والذي ورد آخرها في الفقرة ١١ من قرارها ٤٢/٣٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ "للقيام فوراً ودون أى قيد أو شرط بسحب قواعد ها ومنشأتها العسكرية من الاقاليم المستعمرة والامتناع عن اقامة قواعد ومنشآت جديدة " ، وكذلك في الفقرة ٣ (٥) من قرارها ١٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، الذي يتضمن برنامج عمل للتنفيذ الكامل للاعلان .

٢ — واللجنة الخاصة ، ان تؤكد من جديد ما لشعوب الاقاليم المستعمرة وغير المستقلة من حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي ينص عليه قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، تعرب مرة أخرى عن اقتناعها بأن الانشطة والترتيبات العسكرية في الاقاليم المعنية تشكل في عدد من الحالات عقبة كأداء في وجه التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بهذه الاقاليم .

٣ — وتسود في الجنوب الافريقي حالة تتسم بخطورة خاصة بسبب الجهود التي يبذلها النظامان العنصريان في بريتوريا وسالزبورى من أجل اطالة أمد احتلالهما غير الشرعي لناميبيا وزمبابوى . وتتسم الحالة بدرجة خاصة من الخطورة في زمبابوى ، حيث لجأ نظام الاقلية غير الشرعي الى اتخاذ تدابير يائسة في محاولات لقمع الاماني المشروعة للشعب والحفاظ ، بذلك ، على سيطرته على الاقليم عن طريق القوة . وواصل نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي ، في تصعيده للحرب ضد شعب زمبابوى وحركة تحريره الوطني ، اللذين يناضلان من أجل الحرية والاستقلال ، ارتكاب اعمال عدوانية متكررة ضد دول بوتسوانا وزامبيا وموزامبيق المجاورة ، وأحدث هذه الاعمال عهد هو الغزو المسلح الذي استهدفت

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الاول ، الفصل الخامس ، الفقرة ١١ .

له موزامبيق • وقد قام نظام حكم سالزبورى ، من أجل تقوية جهازه العسكرى بكل الوسائل المتاحة ، بتجنيد مرتزقة أجنبية للخدمة في الوحدات القتالية وللمعمل كـتقنيين •

٤ - وفي ناميبيا ، واصلت حكومة جنوب افريقيا توسيع نطاق شبكة قواعد ها العسكرية وزادت عدد قواعد ها العسكرية في الاقليم زيادة هائلة ، وذلك بهدف سحق المقاومة الشعبية واطالة امد احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم • وفي هذا الصدد ، تدين اللجنة الخاصة استمرار أى تعاون من جانب بعض الدول الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا في تزويد هذه الحكومة بالمساعدة التقنية والاسلحة والمعدات الحربية وكذلك بالتكنولوجيا ، بما في ذلك المعدات النووية التي يمكن استخدامها للأغراض العسكرية •

٥ - وتدين اللجنة الخاصة جميع الأنشطة والترتيبات العسكرية في الاقليم المستعمرة التي تهدف الى حرمان الشعوب المعنية من تقرير المصير والاستقلال • وتدين ، بوجه خاص قيام النظامين المنصريين غير الشرعيين في روديسيا الجنوبية وناميبيا باستخدام قوات مسلحة ضخمة في جهودهما لقمع نضال الشعبين المقيهورين في هذين الاقليمين من أجل الحرية ، كما تدين التعاون العسكرى والسياسي بين جنوب افريقيا والنظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وكذلك تعزيز جنوب افريقيا لوجود ها العسكرى في ناميبيا كوسيلة لدعم احتلالها غير المشروع لهذا الاقليم •

٦ - وتطالب اللجنة الخاصة ، وفقا لذلك ، بالوقف الفورى لحروب القمع التي تشنها النظم الاستعمارية والمنصرية ضد شعوب الاقليم المستعمرة في الجنوب الافريقي وضد حركات تحريرها الوطني وكذلك بازالة جميع القواعد العسكرية في تلك الاقليم بصفة عاجلة • وان تؤكد اللجنة من جديد شرعية نضال الشعوب المستعمرة من أجل نيل حريتها واستقلالها ، فانها تناشد جميع الدول زيادة مساعدتها المعنوية والمادية للشعوب المستعمرة المقيهورة في الجنوب الافريقي ولحركات تحريرها الوطنية •

٧ - وتدين اللجنة الخاصة استمرار أى تعاون أو دعم عسكريين من جانب بعض الدول الغربية وغيرها من الدول مع نظم الاقلية الاستعمارية والمنصرية في الجنوب الافريقي ، وتدعو كافة الدول الى وقف كل ذلك التعاون والدعم ، لاسيما بيع الاسلحة وغيرها من المعدات ، الى النظم الاستعمارية ، الذى يزيده من قدرتها على شن الحروب الاستعمارية القمعية والمدوان ضد الدول الافريقية المجاورة • وتطلب اللجنة ، بوجه خاص ، من جميع الحكومات التقيد التام باحكام قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ الذى قرر فيه المجلس ، عملا بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فرض جزاءات معينة ضد جنوب افريقيا •

٨ - وتدين اللجنة الخاصة استمرار قيام نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية بتجنيد مرتزقة أجنبية في الحرب التي يشنها ضد شعب زمبابوى وحركة تحريره

الوطني وفي أعماله العدوانية ضد الدول الأفريقية المستقلة المجاورة . وتطالب مرة أخرى جميع الدول المعنية باتخاذ تدابير فعالة لمنع قيام نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي بتجنيب مواطنيها كمرتزقة لديه .

٩ - وتدين اللجنة الخاصة أيضا استمرار التعاون النووي من جانب بعض الدول الخريبة وغيرها من الدول مع جنوب افريقيا . وتطلب من جميع الدول المعنية ان تنهي كل تعاون من هذا القبيل وأن تقوم، على الأخص، بوقف تزويد جنوب افريقيا بالمعدات والتكنولوجيا التي تزيد من قدرتها النووية . وتضع اللجنة، نصب عينيهما بوجه خاص، في هذا الشأن القرار المتصل بالموضوع الذى اتخذه مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسة عشرة المنعقدة في الخرطوم في الفترة الواقعة بين ١٨ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٨ (٢) .

١٠ - وتشير اللجنة الخاصة الى قرار الجمعية العامة د-٩ / ٢ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ الذى "ترجو فيه مجلس الامن ان يتخذ خطوات مناسبة وفعالة وعاجلة لمنع جنوب افريقيا من الحصول على الأسلحة النووية أو استحداثها ومن تفجير الأجهزة النووية ولضمان ازالة منشآت التجارب النووية في صحراء كلهارى، التي تشكل كلها تهديدا للسلم والامن الدوليين ."

١١ - وتأسف اللجنة الخاصة لقيام الدول الاستعمارية وحلفائها بانشاء قواعد عسكرية وغيرها من المنشآت في الاقاليم المستعمرة الواقعة تحت ادارتها مما يعرقل تنفيذ الاعلان ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

١٢ - وتكرر اللجنة الخاصة كذلك ادانتها لجميع الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي تضر بمصالح الشعوب المستعمرة المعنية وحقوقها ولا سيما حقها في تقرير المصير والاستقلال . وتطلب اللجنة مرة أخرى من الدول الاستعمارية المعنية وضع حد لمثل هذه الأنشطة وازالة هذه القواعد العسكرية وفقا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بهذا الموضوع . وفي هذا الصدد تلفت اللجنة النظر بصفة خاصة الى الفقرة ١١ من القرار ٣٢/٤٢ .

١٣ - وتأسف اللجنة الخاصة ، بصورة خاصة ، للاستيلاء على الاراضي في الاقاليم المستعمرة لاقامة المنشآت العسكرية . ورغم الادعاء بأن توفير الخدمات لمثل هذه المنشآت يتيح فرصا للعمالة الا ان استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية على نطاق واسع لهذا الغرض يؤدي مع ذلك الى تحويل موارد كان يمكن ان تكون اكثر جدوى لو استخدمت لتشجيع التنمية الاقتصادية للاقاليم المعنية ، وهو بذلك يتعارض مع مصالح السكان المعنيين .

١٤ - وترجو اللجنة الخاصة الامين العام ان يقوم، عن طريق ادارة شؤون الاعلام التابعة للامانة العامة، بحملة دعائية مكثفة بغية تعريف الرأي العام العالمي بالحقائق المتعلقة بالانشطة والترتيبات العسكرية التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

المرفق الأول *

روديسيا الجنوبية

المحتويات

الفقرات

٢- ١	مقدمة
١٢- ٣	١ - تقوية القوات المسلحة
١٦-١٣	٢ - إعادة تنظيم القيادة السياسية والعسكرية
١٨-١٧	٣ - العمليات
٢٠-١٩	٤ - الرقابة العسكرية
٢١	٥ - النفقات العسكرية

مقدمة

١ - في الكفاح في سبيل تحقيق حكم الأغلبية ونيل الاستقلال غدا اقليم روديسيا الجنوبية شيئا فشيئا مسرحا لحرب تتزايد ضراوة بين قوات المفاوير الوطنية وبين قوات نظام الحكم غير الشرعي . وقد لجأ نظام الحكم غير الشرعي ، في مواجهة هذا التطور ، الى اتخاذ تدابير قاسية لقمع التطلعات المشروعة للشعب وإطالة أمد سيطرة البيض على الاقليم متحديا بذلك المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

٢ - وتستعرض هذه الورقة التدابير التي اتخذها نظام الحكم غير الشرعي للاحتفاظ بسيطرته على الاقليم بالوسائل العسكرية . وتشدد الورقة ، بصفة خاصة ، على مسألة تقوية القوات المسلحة ، وإعادة تنظيم القيادة ، وتنظيم العمليات ، وزيادة الانفاق العسكري .

١ - تقوية القوات المسلحة

ألف - التجنيد في الاقليم

٣ - لم يكن السود يخضعون للخدمة العسكرية ، في ظل نظام الحكم غير الشرعي ، حتى عهد قريب (انظر الفقرة ٧ أدناه) بيد أن جميع الذكور من البيض والآسيويين والملونين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٥٠ سنة مطالبون بأداء الخدمة ؛ ويترتب على الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ سنة التفريغ للخدمة العسكرية لمدة ١٨ شهرا . أما بالنسبة لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٨ سنة فانهم مطالبون بقضاء ١٢٠ يوما في الخدمة العسكرية كل سنة . كما يطالب الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٨ و ٥٠ سنة بقضاء ٧٠ يوما في الخدمة العسكرية كل سنة .

٤ - وكان على نظام الحكم غير الشرعي وهو يواجه الكفاح المتزايد من أجل التحرر الوطني ان يجد السبل الكفيلة بتعزيز قواته المسلحة . ففي أيار/مايو ١٩٧٦ زيدت مدة الخدمة العسكرية الوطنية من ١٢ الى ١٨ شهرا بالنسبة الى جميع المجندين للخدمة العسكرية الوطنية من البيض والآسيويين والملونين . وفي ذلك الوقت أعلن نظام الحكم غير الشرعي أيضا انه سيتم استدعاء بعض الاشخاص للخدمة المستمرة في الوحدات العاملة في الجيش والقوات الجوية والشرطة والقوات الإقليمية .

٥ - وفي ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ اتخذ نظام الحكم غير الشرعي تدابير أخرى بفرض زيادة القوات المسلحة النظامية . من ذلك أن بعض الأشخاص الذين كانوا قد جندوا أصلا لمدة ١٢ شهرا قد خدموا بالفعل أو ما زالوا يخدمون فترة اضافية قدرها ٦ أشهر . وبدلا من تمديد مدة خدمتهم العسكرية الإلزامية مرة أخرى الى سنتين ، عمد نظام الحكم غير الشرعي الى تطبيق مشروع منـهج مكافآت ، وذلك بصورة رئيسية ، لتشجيع المجندين الشبان المكلفين بمهام " قتالية ميدانية " على

تمديد مدة خدمتهم الى ما بعد ١٨ شهرا ويقضي هذا المشروع بأن يحصل الذين يستمرون في الخدمة على ٢٠٠ دولار رروديسي (أ) عن كل شهر اضافي يقضونه في الخدمة ، لمدة اقصاها سنة واحدة ، اما الذين اتموا بالفعل مدة خدمتهم الوطنية الالزامية ويرغبون في العودة الى الخدمة العسكرية على اساس التفرغ الكامل فيجوز لهم ان يفعلوا ذلك لفترة تتراوح بين ٤ و ١٠ أشهر بنفس المرتب .

٦ - وتم في الوقت نفسه ، ادخال تغييرين آخرين ؛ اولهما أن جميع الطلاب من البيـــــض والاسيويين والملونين الذين يلتحقون حاليا ، او يعتزمون الالتحاق بالجامعة مطالبون بقضاء فترة من التجنيد الالزامي مدتها سنتان ؛ وبعد ذلك يعفون من أى استدعاء آخر الى أن يتبرأ دراساتهم وثانيهما انه ينبغي في المستقبل استدعاء جميع الافراد الذين سبق منحهم اعفاءات مستديمة من الخدمة العسكرية الوطنية للخدمة ، على اساس عدم التفرغ ، اما في احتياطي الشرطة أو في قوة الشرطة المدنية الخاصة . وهذه التدابير الجديدة تستهدف جميعها تعبئة السكان غير الافريقيين لمواجهة احتياجات الحرب من الأفراد .

٧ - كذلك قرر نظام الحكم غير الشرعي التماس مصاد راضافية للقوة البشرية من بين السكان الافريقيين الذين كانوا يستثنون حتى الان من أداء أى خدمة عسكرية وطنية . ففي عام ١٩٧٦ بدأ نظام الحكم غير الشرعي ، كخطوة أولى لتجنيد الافريقيين ليقاتلوا في صفوف الجيش ، يشجع الافريقيين على التطوع لأداء الخدمة في فرقة حملة البنادق الافريقيين الروديسيين ، التي تمثل الصفوة المختارة (ب) وقد اشارت التقارير الصحفية الى ان كثيرا من الافريقيين قد تطوعوا للانضمام الى فرقة حملة البنادق الافريقيين الروديسيين هذه بسبب ارتفاع معدل البطالة بين الافريقيين ، الناجم عن السياسات التي ينتهجها نظام الحكم غير الشرعي . وفي عام ١٩٧٧ أصبح جميع الاطباء الافريقيين عرضة لاستدعائهم للخدمة في المستشفيات والعيادات العسكرية .

٨ - ومع ذلك ، فقد اخفقت هذه التدابير في امداد نظام الحكم غير الشرعي بالقدر الكافي من الموارد البشرية لمواجهة حرب العصابات المتزايدة الانتشار . ولذا قرر نظام الحكم غير الشرعي في شباط/فبراير ١٩٧٨ تجنيد الشبان السود في الجيش .

(أ) حتى حزيران / يونيه ١٩٧٨ كان الدولار الروديسي يعادل تقريبا ١٤٠ من دولارات الولايات المتحدة .

(ب) ان الاشارة في أى جزء من هذه الورقة الى التشريعات والى اقسام من الهيكل الحكومي والى القاب مختلف اعضاء نظام حكم الاقلية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، أو استخدام مصطلحات "الجمهورية" و "الدستور" و "الوزير" وغير ذلك دون وضعها بين علامات اقتباس لا يعني بأى حال من الاحوال اعتراف الامم المتحدة بنظام الحكم غير الشرعي أو بأى من موظفيه الرسميين .

باء - تجنيد المرتزقة

٩ - واصل نظام الحكم غير الشرعي تجنيد المرتزقة البيش في القوات المسلحة (ج) ، ويتبين من مقال نشر في "الغارديان" (لندن) في شباط/فبراير ١٩٧٨ أن من المعتقد أنه يوجد ثمة ١٠٠ ١٠ من أفراد الفرقة الأجنبية الفرنسية السابقين يقاتلون في صفوف الجيش الروندي الجنوبي . وتشير هذه التقارير إلى أن المرتزقة يتقاضون المرتبات المعتادة التي تدفع لأفراد الجيش الروندي الجنوبي علاوة على مكافأة إضافية تقيد في حسابات المصارف الأجنبية . وهناك عدد يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ جندي آخر من أفراد الفرقة الفرنسية الأجنبية السابقين ، من المتوقع أن ينضموا إلى جيش نظام الحكم غير الشرعي .

١٠ - وأفاد المقال أن عملية تجنيد معظم أفراد الفرقة الأجنبية السابقين ، تتم في ليون ، وأن الإعلانات تنشر في الصحف الفرنسية مع ذكر رقم صندوق البريد و أية إشارة واضحة إلى نوع العمل المعلن عنه . وبسبب مشاكل اللغة يجري تنظيم أفراد الفرقة الأجنبية السابقين على هيئة وحدات مستقلة تابعة لقوات للمشاة الخفيفة الروندية التي تقوم بالعمليات بوصفها قوة كومانو متخصصة على خطوط المواجهة .

١١ - وقد أجرت منظمة في بلجيكا تدعى لجنة العمل من أجل الجنوب الأفريقي عدداً من التحريات عن تجنيد المرتزقة سرا للخدمة في الجنوب الأفريقي ، بما في ذلك روديسيا الجنوبية . وتكشف هذه التحقيقات النقاب ، كما يدعى ، عن وجود شبكة بارعة التنظيم تضم مرتزقة سابقين في الكونغو وعملاء روديسيين جنوبيين ، وتمارس نشاطها في بلجيكا حيث تعرض على الشبان فرصة للكسب السريع في روديسيا الجنوبية .

١٢ - ولا يحدد تقرير لجنة العمل من أجل الجنوب الأفريقي عدد المرتزقة الذين يقال أنه تم تجنيدهم من بلجيكا ، إلا أنه يوحي بأن الشبكة المستخدمة حالياً في بلجيكا قد تكون عاملة في بلدان أوروبية أخرى .

٢ - إعادة تنظيم القيادة السياسية والعسكرية

١٣ - في آذار/مارس ١٩٧٧ ، قرر نظام الحكم غير الشرعي إعادة تنظيم قيادة قواته المسلحة .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الخامس ، المرفق الأول ، الفقرات ٨ إلى ١٢ .

وكان مجلس الحرب ، الذى يتألف من السيد أيان سميث وكبار وزرائه ورؤساء الأمن ، قد انشئ في عام ١٩٧٦ للإشراف على ما يسمى مؤسسة الدفاع التابعة لنظام الحكم غير الشرعي (د) . وفي آذار/مارس ١٩٧٧ ، انشئت وزارة العمليات المشتركة برئاسة السيد روجر هوكنز (الذى أصبح يعرف باسم "بطل" الحرب) ، لتنسيق جميع الجهود العسكرية والمدنية . وازاء هذا التطور ، ظلت اختصاصات وزارة الدفاع ، التي يشغل منصب الوزير فيها السيد مارك بارتريدج ، دون تحديد .

١٤ - وانيطت بالفريق بيتروولز ، الذى كان أصلاً قائدا للجيش ، الادارة الفعلية للحرب . وأسندت اليه قيادة جميع عناصر قوات الأمن وكذلك الوكالات المدنية التي تشترك اشتراكا مباشرا في عمليات الاضطهاد . ودخل الفريق وولز ، لاغراض تنسيق المجهود الحربي ، سلطة مباشرة بعض الاختصاصات التابعة لوزارة الداخلية وكذلك فيما يتعلق بشق الطرق في مناطق العمليات .

١٥ - يستفاد من التقارير انه ، على اثر تشكيل ما سمي بالادارة الانتقالية المؤقتة ، أعاد السيد أيان سميث تنظيم مجلس الحرب ، فاستبعد جميع الافراد غير العسكريين منه . وتشير التقارير ——— ر الصحفية الى ان هذا الاجراء اتخذ لحرمان الاعضاء الافرقيين في نظام الحكم غير الشرعي من ان يكون لهم اى صلات في ادارة الحرب . بيد ان بعض التقارير تبين ان الاعضاء الافرقيين قد أصروا ، رغم ذلك ، على ان يكون لهم صوت مسموع في ادارة الحرب وفي تصريف المسائل العسكرية الاخرى .

١٦ - وفي ٢ أيار/ مايو ١٩٧٨ ، حث المجلس التنفيذى الذى تم انشاؤه بمقتضى أحكام التسوية الداخلية المؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ ، (انظر الفصل السابع من هذا التقرير (A/33/23/ Add.1)) جميع المفاوضين على " وضع حد للقتال " ونوه المجلس التنفيذى ، لدى قيامه بالاعلان عن العفو عن المفاوضين ، بان للذين يرغبون في الانضمام الى القوات الحكومية مطلق الحرية في ان يفعلوا ——— ذلك ، اما اولئك الذين لا يرغبون في الانضمام الى تلك القوات فسيعاد تأهيلهم على نفقة الحكومة .

٣ - العمليات

١٧ - واصل نظام الحكم غير الشرعي في عام ١٩٧٧ ادارة الحرب بوحشية . ففي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ نشرت الصحف في كثير من البلدان رواية احد شهود العيان عن الطريقة التي يدرب بها نظام الحكم غير الشرعي شؤون الحرب . وأشارت هذه الرواية الى وحدة من فرسان الكشف الرماديين ، المؤلفة من ٢٥ رجلا والتابعة لجيش روديسيا الجنوبية ، قيل ان افرادها نهبوا ——— الاكواخ الافريقية وأضرموا النار فيها كما أوسعوا الساسة الافريقيين المحليين ضربا وعذبوا زوجاتهم وأطفالهم . ونشرت صور فوتوغرافية تبين السجناء السود وهم يعدّون تحت تهديد الاسلحة النارية ، وبينت احدى الصور الفوتوغرافية افريقياً وقد ربط حبل حول عنقه وبجره حصان . وتفيد الانباء أن

(د) المرجع نفسه ، الفقرة ١٤ .

نظام الحكم غير الشرعي قد اعترف بصحة ٧٥ في المائة مما جاء في هذه الرواية ، وانه تعهد باجراء تحقيق فيها .

١٨ - وتبين التقارير التي نشرت في صحف روديسيا الجنوبية في تموز/يوليه ١٩٧٧ ان بعض الوحدات المتخصصة التابعة لجيش روديسيا الجنوبية كانت تتنافس لبلوغ أعلى معدل " للقتل " . وأفادت التقارير أن افراد فصيلة ليما وفصيلة دلتا وفصيلة الكشافه الرماديين كانوا " كتلة واحدة ترسم الابتسامات على شفاههم " وهم يقصون لبعضهم بعضا عدد " المفاورين " الذين قتلوا بأيديهم . وتفيد التقارير الصحفية أن هذه الوحدات كانت ، بسبب تلك المنافسة ، تعتمد الى قتل المدنيين الافريقيين الابرياء غيلة ثم تدعي ان ضحاياها من المفاورين .

٤ - الرقابة العسكرية

١٩ - منذ أن نشرت الصحف عددا من الاعمال الوحشية السالف ذكرها ، عمد نظام الحكم غير الشرعي الى التماس السبل لحجب الانباء التي يعتبرها من الاسرار العسكرية . وهكذا فرض نظام الحكم غير الشرعي ، في كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، أنظمة جديدة للرقابة تحظر على الصحفيين الا جانب والمحليين كتابة تقارير صحفية عن أى شيء خلاف الانباء التي ترد في التقارير الرسمية عن سير الحرب .

٢٠ - وقد صدرت أوامر الرقابة الجديدة بمقتضى سلطات الطوارئ المنصوص عليها في مرسوم (حفظ) القانون والنظام لسنة ١٩٦٠ . ورغم ممارسة هذه السلطات من آن لآخر منذ عام ١٩٦٤ ، فإن الصحفيين يذكرون أن الاوامر الصادرة في كانون الثاني / يناير كانت أشدها صرامة حتى الان . ففي الماضي كان يطلب الى الصحفيين الحصول على اذن من رجال الرقابة العسكرية على التقارير التي يحررونها . بيد ان النظم الجديدة تقضي بأن يكون المصدر القانوني الوحيد لكتابة التقارير الصحفية عن الاحداث العسكرية هو البيانات الصحفية التي يصدرها نظام الحكم غير الشرعي ، او الادلة التي تقدم في المحاكم أو المناقشات التي تجرى في البرلمان ، أو غيرها من البيانات التي يأذن بها نظام الحكم غير الشرعي . والصحفيون الذين ينتهكون النظم معرضون للسجن لمدة سنة أو لفراطة قدرها ١٥٠٠ دولار روديسي .

٥ - النفقات العسكرية

٢٧ - ازادت النفقات العسكرية في روديسيا الجنوبية باطراد منذ عام ١٩٦٤ . وترد في الجدول ١ أدناه الاعتمادات المخصصة للخدمات العسكرية حتى عام ١٩٧٨ . وفي ميزانية ١٩٧٧/١٩٧٨ قام نظام الحكم غير الشرعي بزيادة ميزانية دفاعه بنحو ٧٥ في المائة وميزانية شرطته بحوالي ٣٠ في

المائة عن مستويات ١٩٧٦/١٩٧٧ . ومن المعتقد ان نظام الحكم غير الشرعي ينفق حاليا مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يوميا على عملياته العسكرية .

جدول ١

روديسيا الجنوبية : الاعتمادات السنوية للقوات المسلحة والشرطة ،

١٩٧٨-١٩٦٤

(بالاف الدولارات الروديسية الجنوبية)

السنة	الجيش	القوات الجوية	الشرطة	المجموع
٦٥/١٩٦٤	٦٠٣٨	٥٨٣٤	١٠٣٤٨	٢٢٢٢٠
٦٦/١٩٦٥	٦٢١٢	٥٨١٠	١٠٩٠٢	٢٢٩٢٤
٦٧/١٩٦٦	٧٧٤٢	٥٢٢٨	١٢٢١٦	٢٥١٨٦
٦٨/١٩٦٧	٨٥٩٠	٥٩٩٤	١٢٧٨٨	٢٦٩٧٢
٦٩/١٩٦٨	(أ) ١٥٤٠٠		١٤٠٠٠	٢٩٤٠٠
٧٠/١٩٦٩	١٠٤٦٠	٦٦٢٤	١٥٠٥١	٣٢١٣٥
٧١/١٩٧٠	١٠٨٨٩	٨٤٠٣	١٥٤٢٥	٣٤٧١٧
٧٢/١٩٧١	١٢٠٧٠	٧٥٠٣	١٦٨٨٦	٣٦٤٥٩
٧٣/١٩٧٢	١٥٣١٦	٩٦٨٤	١٧٨٥٦	٤٢٨٥٦
٧٤/١٩٧٣	(أ) ٣٠٩٤٠		٢٢٠٣٩	٥٢٩٧٩
٧٥/١٩٧٤	(أ) ٤٦١٧٦		٣١١٩٨	٧٧٣٧٤
٧٦/١٩٧٥	(أ) ٥٧٠١٤		٣٣٣٢٨	٩٠٣٤٢
٧٧/١٩٧٦	(أ) ٨٤٤٢٧		٤٤١١٧	١٢٨٥٤٤
٧٨/١٩٧٧	(أ) ١٤١٨٣٧		٥٥٦٣١	١٩٧٤٦٨

المصدر : روديسيا الجنوبية ، بيانات الميزانية التي أدلى بها وزير المالية وتقديرات النفقات (سألزبرى ، المطبعة الحكومية) ، عن الاعوام المذكورة .
(أ) تقديرات اعتمادات الجيش والقوات الجوية معا .

المرفق الثاني*

ناميبيا

المحتويات

الفقرات

- ١ - ٣
٤ - ١٣
١٤ - ١٦
١٧ - ٢٠
٢١ - ٢٢
٢٣ - ٢٧
٢٨ - ٣٢
٣٣ - ٤٥

المقدمة

- ١ - الاحتلال العسكري لناميبيا
٢ - نفقات الدفاع
٣ - توسيع نطاق القوات المسلحة
٤ - محاولات إنشاء قوات مسلحة قبلية في نامبيا
٥ - الحصول على الاسلحة والمعدات العسكرية
٦ - القدرة النووية لجنوب افريقيا
٧ - اعتداء جنوب افريقيا على انغولا

المقدمة

١ - أفادت التقارير الواردة خلال عام ١٩٧٧ ومطلع عام ١٩٧٨ ، بأن جنوب افريقيا تعتمد الى توسيع نطاق احتلالها العسكري لناميبيا ، ومواصلة زيادة ترسانتها العسكرية من الانتاج المحلي ومن الواردات على السواء ، والمضي في تطوير قدرتها النووية ، بما في ذلك الاسلحة النووية . ولتمويل هذه الجهود خصصت جنوب افريقيا لاعتمادات الدفاع نصيبا يفوق المخصص لأي بند آخر مفرد من بنود الاتفاق في ميزانيتها .

٢ - وفي البيان الذي ادلى به السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، في الجلسة العامة غير العادية الاولى (الجلسة ٢٧٤) لمجلس الامم المتحدة لناميبيا المنعقدة في لوساكا في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٨ ، أفاد بأن جنوب افريقيا قد شرعت خلال الاشهر القليلة المنصرمة ، في الزيادة من تعزيزات جيش الاحتلال التابع لها ، والذي هو مضخم بالفعل ، استعدادا للقيام بضربة عسكرية كبيرة ضد منظمة سوابو وذلك بغية تهيئة الظروف الملائمة لفرض " نظام تورنهال العميل " ، ومنع الشعب الناميبيني من تحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي . وذكر السيد نوجوما أيضا أن التعزيزات العسكرية قد صاحبها استخدام العنف على نطاق واسع ضد منظمة سوابو وازعاج المسؤولين والمناضلين التابعين لها وارهابهم على نحو مستمر (أ) .

٣ - وبعد ذلك ، في ٢٨ نيسان/ابريل ، ذكر السيد نوجوما في بيان ادلى به في الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة ، أن هدف جنوب افريقيا من احتلالها العسكري للاقليم هو اقامة قبضتها على ناميبيا في تحد كامل لسلطة الامم المتحدة وعدوان سافر على الشعب الناميبيني (ب) . وفي هذا الصدد ، أشار السيد نوجوما الى أن تدابير الطوارئ الجديدة قد ضاعفت من خطورة عهد الارهاب الراهن في الاقليم ، وأعلم الجمعية العامة انه وفقا للمعلومات الاخيرة ، ألقى رجال شرطة جنوب افريقيا في ناميبيا القبض على ما يزيد على ٣٢ فردا من قاعدة منظمة سوابو .

١ - الاحتلال العسكري لناميبيا

٤ - واصلت جنوب افريقيا اخفاء حجم تواجدها العسكري في ناميبيا . لذا قدر عدد القوات المتمركزة في الاقليم بما يتراوح بين ٢٠ . ٠٠٠ و ٣٥ . ٠٠٠ فردا ، تشمل مشاة وكثائب المدرعات وكثائب المظلات والكثائب الميكنة والكثائب الشرطة المختصة بقمع التمرد ووحدات القتال الداعسة . وطبقا لتقرير نشرته منظمة سوابو في عام ١٩٧٧ فان ثلاث كثائب تابعة للجيوش هي الجبهة الوطنية

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية التاسعة ، الملحق رقم ١ (A/S - 914) ، الفقرة ١٧ .

(ب) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، الجلسة العاشرة .

لتحرير انغولا والاتحاد الوطني لاستقلال انغولا التام (FNLA/UNITA) وكتيبة تابعة لأوفامبو - كافنغو كانت أيضا متمركزة في الاقليم .

٥ - ويرابط معظم قوات جنوب افريقيا في ناميبيا في اكثر من عشرين قاعدة عسكرية أساسية وثانوية ينتظم عقدها على طول الحدود بين انغولا وناميبيا . ووفقا لمنظمة سوابو فقد انشئت هذه القواعد في عدة اماكن منها غروتوفوتين ، وأندانغوا ، ورواكانا فولز ، وأرنونو ، وأوشكاني ، وأوشيكانغو ، واينانا ، ونكونغو ، ورننتو ، وكورنغورو ، وكاتيميا موليلو ، وأندار . وقد افيد بأن بعض القواعد الرئيسية كقاعدة غروتوفوتين التي يربط فيها اكثر من ١٥ كتيبة ووحدة مؤازرة جوية داعية مجهزة بمهابط للطائرات ومرافق في جوف الارض . وترابط قوات اخرى فيما يسمى بمنطقة الشرطة في اوتجو ، وتسومب ، وكيتمان شوب ، وغوباس ، ووالفيس باي او بالقرب منها . وتفيد التقارير بأن احدى هذه القواعد وهي قاعدة رويكوب ، الواقعة الى الجنوب من والفيس باي مباشرة ، مزودة بمطار يستقبل الطائرات التي تحلق على ارتفاع منخفض ، ومدجج طويل تستخدمه طائرات جنوب افريقيا في عمليات الاستطلاع الساحلي ، وكقاعدة لقاذفات القنابل المقاتلة والطائرات الاعتراضية . وتفيد التقارير ايضا بأن قاعدة رويكوب تستخدم كمحطة لتقوية الارسال وتشكل جزءا من شبكة الاتصالات البعيدة المدى التي تقوم بنقل المعلومات المتعلقة بمكافحة التمرد المزعوم من شمال ناميبيا الى جنوب افريقيا . ووفقا لتصريحات منظمة سوابو ، لا يقل عدد الكتائب المربطة في رويكوب في اى وقت عن كتيبة واحدة تعززها اسراب من العربات المدرعة والدبابات .

٦ - وأفادت منظمة سوابو ايضا بأن جنوب افريقيا تقوم بتكديس الامدادات في كثير من المستودعات والمباني في شتى انحاء الاقليم ، وأن المركزين الرئيسيين في الشمال وهما اوشاكاني وأندانغو ، قد حولا الى مدينتين محصنتين تحوطهما أسوار أمنية .

٧ - وفي آب/ أغسطس ١٩٧٧ ، أعادت جنوب افريقيا تنظيم قواتها في ناميبيا عن طريق تركيز السلطة في ويند هوك تحت قيادة اللواء ج . ج . غلدهيز الذي تعتبره احد عباقرتها العسكريين وقد سلم اللواء غلدهيز قيادة جميع القواعد العسكرية في الاقليم ، بما في ذلك القواعد الموجودة في غروتوفوتين والفيش باي وقيادة الجيوش القبلية (انظر الفقرتين ٢١ و ٢٢ ادناه) . وأشارت التقارير الصحفية الى ان جنوب افريقيا تواصل دعم وتعزيز مركزها العسكري . ففي كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ على سبيل المثال ، أفادت صحيفة " الفاينانشل تايمز " اللندنية بأنه يجري تنفيذ خطط لتوسيع القواعد ومهابط الطائرات العسكرية في الشمال ، ولبناء مساكن جديدة لكبار العسكريين في ويند هوك .

٨ - وفي آذار/ مارس ١٩٧٨ ، أخبر السيد نوجوما مجلس الامم المتحدة لناميبيا (أنظر الفقرة ٢ أعلاه) أن جنوب افريقيا ارسلت الى الاقليم ، منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ ثلاث كتائب اضافية بالاضافة الى اعداد كبيرة من الدبابات وكميات ضخمة من الذخيرة . وذكر السيد نوجوما أنه يجري بناء ثكنات جديدة في مواقع رئيسية لايواء اعداد القوات المطرد التزايد .

ألف - العمليات العسكرية

- ٩ - يتبين من المعلومات المتاحة ان جنوب افريقيا قد صعدت عملياتها العسكرية في ناميبيا ردا على تكثيف النضال المسلح الذي تخوضه منظمة سوابو . ففي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، كشف اللواء والي بلاك ، مدير عام عمليات قوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، النقاب عن اشتراك قوات جنوب افريقيا فيما يقرب من مائة عملية صدام شهرية مع قوات منظمة سوابو وعن قيام طيارين سلاح الطيران التابع لجنوب افريقيا بالطيران لمدة ١٢ . . . ساعة في عمليات دعم مباشرة ضد وحدات سوابو . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، اعترف اللواء غلد نهييز ، اثناء استعراضه للأنشطة العسكرية لجنوب افريقيا في الاقليم بان الحرب على الحدود قد ازدادت شدة وتميزت بوقوع عدد من الصدامات الخطيرة التي نجم عنها حدوث خسائر بين افراد قوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا .
- ١٠ - وفي مطلع عام ١٩٧٨ ، أكد مقال ورد في مجلة " نيوزويك " (نيويورك) أن قوات منظمة سوابو في مجموعات يصل عدد افرادها الى ٦٠ مقاتلا مجهزين تجهيزا جيدا بمدافع الهاون ، ومعدات الطلاق الصواريخ والبنادق الاتوماتيكية يقومون بهجامة المنشآت العسكرية لجنوب افريقيا . وأفاد كاتب المقال ايضا ان قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا تقوم بعمليات تعقب وابادة تكاد تكون مستمرة ، غير انه لاحظ انه بالرغم من الجهود التي تبذلها قوة الدفاع في هذا الاتجاه فان " معدل القتل " التي حققتها كانت ٢ : ١ فقط .

باء - المعاملة الوحشية وتعذيب السكان المدنيين

- ١١ - ان الجهاز العسكري لجنوب افريقيا في ناميبيا ليس موجها ضد منظمة سوابو فحسب بل ضد السكان المدنيين أيضا . ويتبين من تصريحات منظمة سوابو ، ان طائرات جنوب افريقيا تقوم بالقاء القنابل على المناطق الريفية بلا تمييز ، بينما يقوم افراد قواتها المسلحة بزرع الألغام في ممرات المشاة وتسميم امدادات المياه وزرع الخضرروات السامة .
- ١٢ - وأفادت التقارير الواردة خلال عام ١٩٧٧ ، بأن اعمال التعذيب التي يقوم بها رجال الشرطة قد اتخذت الطابع المؤسسي في الاقليم ، وأن رجال الشرطة يقومون على نحو منتظم باساءة معاملة المحتجزين والاعتداء عليهم وتعذيبهم بغية استخلاص المعلومات عن منظمة سوابو . وقيل أيضا أن اعمال التعذيب تقترب ضد الاشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم عادية كالسرقة . ويتضمن التقرير المستنسخ الذي يقع في ٦٢ صفحة بعنوان " التعذيب - السرطان المستشري في مجتمعنا " ، والذي أعده اثنان من رجال الكنيسة الناميبيين هما الاب هينز هنكي والسيد جستين ايليس ، مدير المركز المسيحي في ويند هوك معلومات عن انتشار استخدام التعذيب . ويشتمل التقرير على ١٣ شهادة مشفوعة بيمين أدلى بها اشخاص قيل انهم شاهدوا أو عانوا التعذيب على يد شرطة جنوب افريقيا ، وشهادتين مشفوعتين بيمين أدلى بهما طبيبان قاما بفحص الضحايا ، وصورا فوتوغرافية . وفي مقدمة التقرير ذكر الاب هنكي والسيد ايليس انه اذا كانت الافعال التي ادعي بوقوعها في هذه الشهادات

حقيقية ، فان نظام تطبيق القانون في الاقليم الذي يسعى الى اضعاف الشرعية على نفسه بوصفه نظاما غريبا ديمقراطيا مسيحيا لا يعدو أن يكون شكلا من اشكال البربرية التي لم يحسن اخفاؤها .

١٣ - ولقد حظرت نشر التقرير في جنوب افريقيا وناميبيا .

٢ - نفقات الدفاع

١٤ - ابتداءً من عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، زادت جنوب افريقيا انفاقها العسكري لمواجهة تكاليف التوسع في التعبئة ولاقتناء معدات عسكرية اضافية . وتفيد المصادر المنشورة ، أن جنوب افريقيا زادت اعتماداتها العسكرية في الفترة مابين عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ وعام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ وحدث هذا بنسبة ٢٣٥ في المائة من ٤٩٣ مليون رند (ج) الى رقم قياسي مقداره ١٦٥٤ مليون راند . وبالنسبة للعام ١٩٧٨ / ١٩٧٩ خفضت جنوب افريقيا اعتماداتها العسكرية للمرة الاولى منذ عشر سنوات . الا أن التقارير الصحفية تشير الى ان الخفض البالغ مقداره ١٠٠ مليون راند (٦ في المائة) بالمقارنة مع الستة الماضية سيتم تعويضه بواسطة اعتمادات مقدارها ١٢٨ مليون راند ستضاف الى الحساب الخاص للدفاع وذلك بسبب الغاء العقود فيما وراء البحار .

١٥ - وقال السيد أوين هورود ، وزير المالية ، لدى تقديمه الميزانية ١٩٧٨ / ١٩٧٩ أن خفض الاعتمادات كان ضروريا بالنظر الى الاولوية الجديدة المعطاة للقطاع المدني الذي يعادل في أهميته الانفاق العسكري اذا نظرنا اليه من زاوية الاستراتيجية العالمية والبقاء . وشدد على انه لا ينبغي ان يستدل من هذا الخفض ان مجهودات جنوب افريقيا الدفاعية ستقلص ، حيث ان الاستعداد العسكري يظل يحظى بالأولوية الاولى في البلد . وقال السيد هورود ايضا ان برنامج الدفاع الارضي الذي يمثل القسم الاكبر من العمليات العسكرية لجنوب افريقيا في ناميبيا مابرح يظهر زيادة كبيرة .

١٦ - ولم يتيسر حتى الان معرفة توزيع الاعتمادات الخاصة بالدفاع لسنة ١٩٧٨ / ١٩٧٩ ، بيد انه يتبين من الجدول ١ أدناه ، ان الاعتمادات المخصصة للدفاع الارضي في عام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ تشكل مايربو على نصف مجموع الاعتمادات العسكرية .

٣ - توسيع نطاق القوات المسلحة

١٧ - عمدت جنوب افريقيا خلال عام ١٩٧٧ ، الى زيادة جيشها بثلاثة آلاف رجل عما كان عليه في العام السابق ليصبح الحجم الكلي لقوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا (بما في ذلك القوات الدائمة ورجال الخدمة الوطنية) ٥٥٠٠٠ رجلا ، أي أكثر من ضعف حجمه في عام ١٩٧٢ (٢٧٠٠٠) .

(ج) يعادل الراند الواحد حوالي ١١٥ من دولارات الولايات المتحدة .

وانا أخذنا في الاعتبار قوة المواطنين ، التي يبلغ عدد افراد ها ١٦ ٥٠٠ رجلا (الرجال البيض الذين اكملوا الخدمة الوطنية ولكن يتعين عليهم بعد ذلك الانخراط في معسكرات التدريب السنوية) ، ورجال الكوماندو البيض شبه العسكريين البالغ عددهم ٩٠ ٠٠٠ رجلا ، ورجال شرطة جنوب افريقيا البالغ عددهم ٥٤ ٥٠٠ رجلا ، يصبح مجموع افراد القوة العسكرية المتوفرة ٣٦٥ ٠٠٠ رجلا (أنظر الجدول ٢ أدناه) يشكل البيض الغالبية العظمى منهم (باستثناء رجال الشرطة) . ولما كان المجموع المحتمل للقوة البشرية من البيض الذين هم في سن الخدمة العسكرية لا يزيد كثيرا عن ١ مليون شخص ، فانه يبدو ان واحدا على الاقل من بين كل ثلاثة رجال من البيض اللائقين للخدمة العسكرية كان يشترك اشتراكا مباشرا في المؤسسة العسكرية في عام ١٩٧٦ .

١٨ - وخلال عام ١٩٧٧ ، قال قادة جنوب افريقيا العسكريون ان هناك مشكلة خطيرة تتمثل في أن العنصر " المتفرغ " لا يشكل سوى ١٦ في المائة فقط من قوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، الامر الذي يستوجب اللجوء بانتظام الى استدعاء وحدات من قوة المواطنين . ولقد قامت حكومة جنوب افريقيا ، في محاولة لخفض عدد الاستدعاءات لفترات قصيرة ، بسن تعديل ثان لقانون الدفاع (رقم ٦٨ لعام ١٩٧٧) يقضي ب (أ) مد الحد الاقصى للفترة الاولى للخدمة الوطنية من ١٢ شهرا الى ٢٤ شهرا ، و (ب) مد الحد الاقصى للفترة اللاحقة في معسكرات التدريب من ٩٥ يوما الى ٢٤ يوما ، ينبغي الخدمة فيها خلال فترة ثماني سنوات . وزادت الحكومة ايضا عدد المجندين من افراد الخدمة الوطنية البيض ، وقد تمت سلسلة من المنح تصل الى ٢ ٠٠٠ راند على الاقل للذين تطوعوا للخدمة العسكرية سنة اضافية . واتخذت خطوات لاشارك المزيد من النساء البيض وكذلك الملونين والهنود ممن لا يخضعون للتجنيد الاجباري ولكن يجوز ان يخدموا كمتطوعين في المؤسسة العسكرية ، غير انه لم تكن هناك خطط لاشارك اعداد اكبر من الافريقيين المؤهلين للتدريب العسكري منذ عام ١٩٧٤ .

١٩ - وفي آذار/مارس ١٩٧٧ ، أعلنت قيادة قوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ان عدد النساء اللائي سيجرن تدريبهن في الكلية العسكرية للنساء سيزاد الى ثلاثة اضعافه ، وانه بعد الانتهاء من التدريب الاساسي والتخصصي سيتم الحاق النساء بالوحدات بمقتضى القواعد نفسها التي يتم بها الحاق رجال الخدمة المدنية بوحداتهم . وبمقتضى النظام الجديد سيتم تدريب ٣٠٠ متطوعة سنويا في الكلية العسكرية ، الى جانب ٥٤ ضابطة وثلاثين ضابطة مرشحة ، ١٦٠٩ من افراد الكوماندوز ، و ١٥٠ امرأة في القوة الدائمة .

٢٠ - وفي ايار/مايو ١٩٧٧ ، قال وزير الدفاع ان قوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا أقرت خطة سيزيد بمقتضاها اشتراك الملونين في القوة بنسبة ٥٠ في المائة واشترك الهنود بنسبة ٢٠٠ في المائة . وفي عام ١٩٧٦ ، لم يمثل افراد القوة من غير البيض سوى ٢ في المائة من مجموع القوة .

الجدول ١

جنوب افريقيا : المخصصات العسكرية ١٩٧٥/١٩٧٦ - ١٩٧٧/١٩٧٨
(بملايين الراندات)

١٩٧٥/١٩٧٦ (أ)	١٩٧٦/١٩٧٧ (أ)	١٩٧٧/١٩٧٨ (ب)	
١٠٠ر٣	١٢٥ر٠	١٧٥ر٠	القيادة والرقابة
٤٦١ر٦	٦٤٥ر٠	٩٠٧ر٦	الدفاع الارضي
٦٣ر٠	٧١ر٨	١٢٥ر٧	الدفاع الجوى
٨٥ر٩	١٦٢ر٢	٢٣٢ر١	الدفاع البحرى
٦٤ر٤	٧١ر٨	٦٨ر٢	التدريب العام
٢٣٨ر١	٢٩٧ر٠	٣٨٨ر٣	السند الادارى
٢٧ر٢	٣١ر١	٣٩ر٤	سند الأفراد
			تكاليف التشغيل الخاصة بالدعم
			العام لقوة الدفاع التابعة
			لجنوب افريقيا
٢ر٧	٣ر٧	٤ر٦	
١٠٤٣ر٥	١٤٠٧ر٦	١٩٤٠ر٤	مجموع المطلوب
١٠٤٣ر٥	١٤٠٧ر٦	١٧١١ر٧ (ج)	ما تم اعتماده (جميع الوزارات)
			النسبة المئوية التقديرية من
١٥ر٠	١٧ر٠	١٩ر٠	انفاق الدولة
			النسبة المئوية التقديرية من الناتج
٤ر١	٤ر٩	٥ر١	القومى الاجمالى

المصدر : جمهورية جنوب افريقيا ، وزارة الدفاع ، " الكتاب الابيض عن الدفاع ١٩٧٧ " .

(أ) اعتمادات نهائية .

(ب) تقديرات أولية .

(ج) خُفِّضَت الاعتمادات النهائية في وقت لاحق بمقدار ٥٧٧ مليون راند فأصبحت

١ ٦٥٤ مليون راند .

٣٢ - ومع ذلك ، فقد أعلنت وزارة الخارجية بالولايات المتحدة في تشرين الاول / اكتوبر أن حكومة الولايات المتحدة تنظر في وقف الامدادات من اليورانيوم المنخفض الرتبة التي تقوم بارسالها الى محطة كويسرغ ، وان شحنات اليورانيوم المزود بنسبة عالية من النظائر المنشطرة المرسله الى مفاعل الابحاث التابع لجنوب افريقيا في بيلابندا قد اوقفت . غير أنه افيد بأن العقد الذي أبرمته جنوب افريقيا مع فرنسا لاداد المحطة قد نص أيضا على توريد اليورانيوم المنخفض الرتبة من فرنسا .

٧ - عدوان جنوب افريقيا على أنغولا

٣٣ - في ٣ شباط / فبراير ١٩٧٨ ، أرسلت الحكومة الانغولية مذكرة شفوية الى الامين العام تفيد بأن القوات العسكرية لجنوب افريقيا قد انتهكت الاقليم الانغولي ١٤ مرة منذ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ . ويستفاد من التقارير أن قوات جنوب افريقيا قامت في نهاية تشرين الاول / اكتوبر باختراق الاراضي الانغولية لمسافة ٢ كيلومترا فيما زعمت انه تعقب لمقاتلي منظمة سوابو . وفي ٩ شباط / فبراير اللاحق ، ادعت قوات جنوب افريقيا انها قتلت ١٨ شخصا من أعضاء منظمة سوابو في عملية أخرى من عمليات " المطاردة الحامية الوطيس " داخل الاراضي الانغولية .

٣٤ - وفي بلاغ أذيع في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٧٨ ، حذرت حكومة جنوب افريقيا الحكومة الانغولية من " ألا تضع قواعد لها العسكرية في جنوب انغولا تحت تصرف الارهابيين [التابعين لمنظمة سوابو] " .

٣٥ - وفي رسالة مؤرخة في ٥ أيار / مايو ١٩٧٨ (S/12690) ، أعلم الممثل الدائم لانغولا لدى الأمم المتحدة مجلس الامن بأن جنوب افريقيا قد ارتكبت أعمال عدوانية جديدة ضد انغولا متخذة من ناميبيا قاعدة لانطلاقها . وقال الممثل الانغولي في خطابه ، انه في الساعة السادسة من صباح يوم ٤ أيار / مايو ، هبطت قوات تابعة لجيش جنوب افريقيا النظامي بالمظلات داخل الاراضي الانغولية بواسطة طائرات جنوب افريقية وذلك بعد أن قامت بانتهاك المجال الجوي الانغولي وقصف منطقة كاسينغا بالقنابل ، محدثة اضرار مادية جسيمة ، وملحقة باللاجئين النامبيين المخيمين هناك الاصابات والتشريد . واستطرد المندوب الانغولي يقول انه هبطت خلال الصباح نفسه قوات اضافية محمولة جوا . وان الحكومة الانغولية تعتبر الوضع الذي خلقه هذا الاعتداء الجديد خطيرا للغاية ، وتناشد مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الضرورية لصد هذه الهجمات ومنع حدوث تدهور جديد في أمن المنطقة .

٣٦ - وقد نظر مجلس الامن في الشكوى المقدمة من أنغولا في جلستيه ٢٠٧٧ و ٢٠٧٨ المنعقدتين في ٥ و ٦ أيار / مايو . وأدلى المندوب الانغولي بتفاصيل جديدة عن الغزو فقال ان جنوب افريقيا كانت تستهدف أساسا من هذا الغزو والقصف الجوي مخيما للنامبيين يقع في منطقة كاسينغا على مسافة ٢٥ كيلومترا تقريبا داخل الاراضي الانغولية في اقليم كيونين . وبعد ذلك امتد نطاق القصف الى منطقتي تشيتكيرا ومبوندولا وسد كالويك . وأضاف المندوب الانغولي يقول ، انه على

العكس من تأكيدات جنوب افريقيا بأنه " هذه العملية المحدودة قد استكملت " ، مازالت التعزيزات تتدفق على الاقليم ولا تبدو أية علامة تدل على انسحاب القوات العسكرية .

٣٧ - لاحظ المندوب الانغولي أن العدوان الاخير لم يكن يستهدف محاولة القضاء على منظمة سوابو وكفاح الشعب الناميبي من أجل التحرير فحسب ، ولكنه كان يرمي ايضا الى ايجاد حالة من عدم الاستقرار في أنغولا . وقال أيضا ان بدء الغزو بعد ايام قليلة فقط مما بدا أنه قبول من جانب جنوب افريقيا للمقترحات الخاصة بالتسوية السلمية التي صاغها الأعضاء الخمسة الغربيون في مجلس الأمن يدل على انه ليس لدى جنوب افريقيا أية نية للتخلي عن الاقليم ، ولكنها تعترم مواصلة استخدامه كقاعدة للعدوان . وناشد مندوب أنغولا المجتمع الدولي أن يدين جنوب افريقيا لهذا الغزو ، وأن ينفذ بشكل صارم الحظر الذي فرضته الامم المتحدة على تصدير الاسلحة والنفط اليها وأن يقوم بفرض جزاءات اقتصادية ضد جنوب افريقيا عملا بقرار الجمعية العامة 2-9/5 المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ ، والمتضمن الاعلان الخاص بناميبي وبرنامج العمل من أجل دعم تقرير المصير والاستقلال الوطني لناميبي.

٣٨ - وقال السيد نوجوما ، رئيس منظمة سوابو الذي دعاه مجلس الأمن للاشتراك في مناقشاته ، ان الهدف من الهجوم على كاسينغا وقتل اللاجئين هو ارهاب الشعب الناميبي بقيادة منظمة سوابو واجبارهم على الخضوع لمقاصد جنوب افريقيا ذات الطابع الاستعماري الجديد في فرض نظام عميل على الشعب الناميبي . وقال السيد نوجوما أيضا أن الغزو يقوم دليلا على صحة دعوى منظمة سوابو بأن جنوب افريقيا ، في رفضها سحب قواتها العسكرية من قواعدها العسكرية العديدة في ناميبيا ، بما في ذلك رويكوب وغروتفونتين واوشيفيلو ، لاتنوى ادامة احتلالها غير الشرعي للاقليم فحسب بل واستخدامه أيضا كنقطة انطلاق لاعمالها العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . وعلى ضوء ذلك ، طلب السيد نوجوما ، باسم سوابو ، فرض جزاءات اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا وفرض حظر شامل على النفط والاسلحة على نحو ما هو منصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق .

٣٩ - وفي ٦ أيار/مايو ، اعتمد مجلس الامن بالاجماع في جلسته ٢٠٧٨ ، عقب مزيد من المناقشات ، القرار ٤٢٨ (١٩٧٨) ، الذي ، في جملة امور ، أدان فيه بقوة الغزو المسلح الاخير الذي قامت به جنوب افريقيا ضد أنغولا ، كما أدان بنفس القوة استخدام جنوب افريقيا لاراضي ناميبيا الدولية نقطة انطلاق للهجوم . وطلب مجلس الامن أيضا أن تقوم جنوب افريقيا بسحب جميع قواتها فوراً ودون أى قيد أو شرط من أنغولا وأن تنهي احتلالها غير الشرعي لناميبي دون مزيد من التأخير . وقرر مجلس الأمن الاجتماع مرة أخرى في حالة وقوع انتهاكات جديدة من جانب جنوب افريقيا على سيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية وذلك للنظر في اتخاذ تدابير أكثر فعالية .

٤٠ - وفي ٦ أيار/مايو أيضا ، ارسلت جنوب افريقيا خطابا الى الامين العام (S/12697) ارفقت به ثلاث وثائق تتعلق بغزوها لانجولا هي : رد حكومة جنوب افريقيا على حكومات الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الأمن وذلك استجابة لطلب من الولايات المتحدة ؛ وبيانان للسيد بوتوا ، وزير الدفاع والسيد ر. ف. بوتوا وزير الشؤون الخارجية .

٤١ — وادعت جنوب افريقيا في هذه الوثائق أن الفوز كان عملية عسكرية محدودة ، وجهت بصفة أساسية ضد مقرين لقيادة منظمة سوابو يستخدمان في القيام بعمليات ضد " افريقيا الجنوبية الغربية " ، وأنه قد تم سحب جميع قوات جنوب افريقيا بالكامل .

٤٢ — وأوردت منظمة سوابو مزيدا من المعلومات المتعلقة بهجوم جنوب افريقيا على كاسينغا نسي كتيب أعدته بعنوان " مذبحه كاسينغا : ادعاءات الحملة الشاملة لهريتوريا ضد المقاومة الناميبيّة " . وقد ظهر ملخص لهذه الوثيقة سابق للنشر في صحيفة " ذي وشنطن بوست " في ٩ حزيران / يونيه . وتفيد صحيفة " ذي وشنطن بوست " ، أن الكتيب يذكر أن هناك ٩٨ . ٤ ناميبيا يعيشون نسي كاسينغا ، بما فيهم الرجال والنساء والأطفال والمرضى الملازمون للفراش والمسنون . وأن جميع تلاميذ المدارس الابتدائية تقريبا ، البالغ عددهم ٦٨ ٥ طفلا قد قتلوا في الهجوم ، وأن ٥٠٠ شخصا قد دفنوا في مقبرتين جماعيتين . وأنه بالإضافة الى ذلك تم تدمير المدرسة والعيادة الطبية وروضة الأطفال والمربأ ومبنى المخزن ، كما قتل جميع المرضى والعاملون في العيادة الطبية تقريبا . وقد أبدى حوالي ٣٠٠ جندي كانوا مرابطين في كاسينغا كوحدة دفاع عن المخيم وغير مزودين بالمدفعية اثنيين من المدافع المضادة للطائرات مقاومة بطولية فقتلوا ٣٠ ١ جنديا من أفراد القوات المسلحة لجنوب افريقيا واسقطوا ثلاث طائرات تابعة لجنوب افريقيا .

٤٣ — وأفيد بأن الكتيب شدد على أن الهجوم على كاسينغا لم يكن حادثه منعزلة ، وإنما هي ذروة موجة القمع التي صعدتها مؤخرا جنوب افريقيا بهدف تصفية منظمة سوابو أو على الأقل اضعافها بالشكل الذي لا تقوم لها بعده قائمة كيما تمهد الطريق لقيام حكم عميل تفرضه جنوب افريقيا نسي ناميبيا مستقلة .

٤٤ — وعلى وجه الاجمال ، قدرت منظمة سوابو أن ٨٠٠ ناميبيا قد قتلوا و ٩٠٠ آخرون جرحوا في هذا الهجوم .

٤٥ — وورد مزيد من التفاصيل عن مدى الاضرار التي وقعت اثناء هجوم جنوب افريقيا على كاسينغا، في وثيقة اصدرها وفد مشترك من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية ، بعد أن قام بزيارة كاسينغا وغيرها من المناطق في جنوب انغولا في الفترة مابين ٢٤ و ٢٨ أيار / مايو . ويستفاد مما ذكرته وكالة الانباء الانغولية أن الوفد قد خلص في تقريره الى أن كاسينغا هي في الواقع مخيم للاجئين وأدان " الهمجية المتطرفة وروح الابادة والتدمير المنتظمة " التي اتسمت بها عمليات قوات جنوب افريقيا . وتفيد التقارير ايضا أن الوفد نقل عن مصادر منظمة سوابو انه يوجد حوالي ١٨٠٠٠ لاجئ ناميبيا بلا طعام أو مأوى أو موارد طبية معثرين في منطقة شاسعة تمتد بين لوبانغو والحدود الناميبيية . وقيل ان الوفد طالب بزيادة المساعدة للاجئين وأوصى بأن توضع خطط الاغاثة على أساس ٣٠٠٠٠ شخص بالنظر الى أن هناك حوالي ١٢٠٠٠ ناميبيا آخرون يعيشون في ظروف الفقر المدقع في مواقع حول لوبانغو وضعتها السلطات الانغولية تحت تصرفهم .

المرفق الثالث*

بليز ، برمودا ، جزر تركس وكايكوس ، وجزر
فرجن التابعة للولايات المتحدة

المحتويات

الفقرات

١ - لمحة عامة	١ - ٣
٢ - بليز	٤ - ١٥
٣ - برمودا	١٦ - ٢٢
٤ - جزر تركس وكايكوس	٢٣ - ٢٧
٥ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٢٨ - ٣١

١ - لمحة عامة

- ١ - تتضمن التقارير السابقة للجنة الخاصة (أ) معلومات أساسية عن الأنشطة والترتيبات العسكرية في بليز ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وفيما يلي معلومات تكميلية .
- ٢ - تقع اكبر المنشآت العسكرية القائمة في الاقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتي الموجودة في منطقتي البحر الكاريبي وغرب الاطلسي ، في برمودا ، وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وتقوم بتشغيلها بصفة اساسية سلطات الولايات المتحدة الامريكية ، رغم احتفاظ كل من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وحكومة كندا بمرفق عسكري في برمودا .
- ٣ - وذكر وزير الدولة لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة في بيان القاء في البرلمان في شباط/فبراير ١٩٧٧ (ب) حول تقديرات ميزانية الدفاع في المملكة المتحدة أن " الدفاع عن المملكة المتحدة ما فتئ مبنيا ، بصورة قاطعة على حلف شمال الاطلسي " . وأضاف قائلا انه " جرى خلال عام ١٩٧٦ ، تخفيض الالتزامات خارج نطاق الحلف والاستمرار في تركيز الموارد الدفاعية على منظمة حلف شمال الاطلسي (NATO) " .

٢ - بليز

الف - القوة العسكرية للمملكة المتحدة

- ٤ - وفقا لما ذكره وزير الدولة لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة فان للقوات المسلحة التزامات اخرى عدا عن مساهمتها في منظمة حلف شمال الاطلسي . ففي حالة بليز، اقامت المملكة المتحدة حامية هناك توفر قوة لدفاعها الخارجي . وشملت هذه الحامية كتيبة مشاة ، واسرابا للدفاع الجوي على مستوى منخفض ، وفصيلة من طائرات الهليكوبتر من طراز بوما .
- ٥ - وقال ممثل المملكة المتحدة في بيانه الذي القاه امام اللجنة الرابعة للجمعية العامة يوم

(أ) للاطلاع على احدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الرابع .

(ب) بيان بشأن تقديرات ميزانية الدفاع ، ١٩٧٧ Cmd.6735١ (لندن) ، المطبعة الحكومية ، شباط/فبراير ١٩٧٧ .

٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ (ج) ، ان حكومته قد اضطرت بعد تلكو كبير ، الى القيام ، خلال شهر تموز / يوليه ، بتعزيز القوات المسلحة البريطانية المراقبة في بليز من أجل الوفاء بالتزامها في توفير الأمن في الاقليم . وأشار السيد جوج برايس رئيس وزراء بليز في كلمته التي وجهها الى اللجنة الرابعة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر (د) الى ان حكومة المملكة المتحدة قد اتخذت هذا الاجراء تلبية لطلب من حكومة الاقليم .

٦ - وفي ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ذكر وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ردا على ما أثير في مجلس العموم البريطاني (هـ) من اسئلة حول مسألة بليز ، أنه قد تقابل مع رئيس الوزراء رايس وممثلين آخرين عن بليز للتباحث في مشاكلها في لندن ، في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني / يناير ، وانه ذكر خلال المناقشات ان المفاوضات التي دارت منذ عهد قريب بين المملكة المتحدة وغواتيمالا بشأن مطالبات الأخيرة بجزء من الاقليم كانت استطلاعية وانه تمت مناقشة مختلف المقترحات بما فيها امكانية اجراء تعديلات في اراضي الاقليم ، بيد انه لم ولن يتم التوصل الى اتفاق لا يوافق عليه شعب بليز .

٧ - ومضى وزير الدولة يقول ان السيد برايس طلب " طرح القضية مباشرة على شعب بليز واشراك الكومنولث في عملية المشاورات هذه " . وقد وافق وزير الدولة بصدور رغب على هذه الطلبات مؤكدا ان حكومتي المملكة المتحدة وبليز " ليس لديهما أية نية للاتفاق على التفريط " وأنه " اذا قرر شعب بليز انه لا يريد اجراء تعديلات في الاراضي فسوف تقوم حينذاك بالدفاع عن سلامة الاراضي بوصفها مستعمرة تابعة للتاج البريطاني " . وأشار الى أنه " على مدى السنتين الماضيتين ، ذهبنا للدفاع عن شعب بليز ، ولسوف نفعل ذلك ثانية اذا اقتضى الامر " .

٨ - واعلن وزير الدولة ان حكومته سوف " تواصل بحثها عن تسوية عن طريق المفاوضات ، وهو الامر الذي لم يتحقق بعد في المناقشات الدائرة مع غواتيمالا والحكومات الاخرى المعنية " . وأضاف قائلا انه :

" اذا اصبح بلد ما مستقلا فمن العسير [بالنسبة لحكومة المملكة المتحدة] ان تلتزم نحوه بالتزام ثابت . ان أحد الاسباب التي حدث بنا الى المشاركة في هذه المفاوضات هو محاولة حل هذه المسألة . وانا لا اعتقد أن ما نضطلع به في بليز سينتهي بصورة فجائية لدى نيل الاستقلال . فان تمت التسوية عن طريق المفاوضات فسوف ننظر يدنا من بليز تدريجيا ، ولكن ستبقى بليز على صلة وثيقة بهذا البلد بوصفها عضوا كاملا في الكومنولث " .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة العشرون ، الفقرة ٧ .

(د) المرجع نفسه ، الجلسة الثانية والعشرون ، الفقرتان ٤ ، ١٣ .

(هـ) المملكة المتحدة : " المناقشات البرلمانية " (مانسارد) : التقرير الرسمي لمجلس

العموم ، المجلد ٩٤٢ ، العدد ٤٥ ، الاعمدة ١٣٨٤ - ١٣٩١ ، لندن ، ١٩٧٧ .

باء - قوة بليز الدفاعية

٩ - اقر مجلس نواب الاقليم بتاريخ ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ مشروع قانون ينص على توفير أسباب الدفاع عن بليز وحفظ النظام فيها عن طريق انشاء قوة تخصص للدفاع عنها . وينص مشروع القانون فيما ينص عليه ، على انشاء جهاز لادارة القوة بما في ذلك تدبير الجنود وتكليف الضباط والمسائل الخاصة بالضبط والربط . ومن شأن مشروع القانون ان ينص على استدعاء الرجال للخدمة الوطنية ، اذا لم يتم بلوغ العدد المنشود عن طريق عدد المتطوعين للخدمة في القوة في اية مرحلة من مراحل تطورها .

١٠ - وفي اليوم ذاته ، قال السيد كارل ل . روجرز ، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية والصحة في بيان ألقاه في مجلس النواب بخصوص مشروع القانون ، ان حكومة الاقليم كانت قد قررت في اواخر عام ١٩٧٥ انشاء قوة الدفاع ، وانها قد تلقت بعد ذلك مشورة تقنية من حكومة المملكة المتحدة حول المشكل الذي ينبغي ان تكون عليه القوة ؛ وقد اكدت المشورة آراء حكومة الاقليم في المسألة . وأضاف ان مرحلة تنفيذ القرار لم يتم بلوغها الا في هذا الوقت فقط لأن الموارد المطلوبة لم تتوفر الا لتوها .

١١ - وقال السيد روجرز ايضا ان القوة ستكون دفاعية وانه سيتم تجهيزها وتدريبها وقيادتها على نحو ملائم . وأضاف انه لا يتوقع ان يكون بمقدور القوة ان تحل محل قوات المملكة المتحدة في بليز سواء من حيث الحجم او الفعالية لفترة ثلاث أو اربع سنوات مقبلة . الا انه اعرب عن اعتقاده انها ستكون قادرة على القيام بالدور المرسوم لها في الدفاع عن الجزيرة ما ان يبلغ عدد الافراد المنتظر ، وبأنها ستتم أيضا في الحجم والفعالية حسب مقتضى الظروف .

١٢ - وواصل السيد روجرز حديثه قائلا ان القوة ستشتمل على كتيبة مشاة (تتكون عادة من ٦٠٠ الى ١٠٠٠ رجل) ، وستتكون عناصرها من أفراد نظاميين ومتطوعين واحتياطيين . وستتألف نواتها من أعضاء قوة الشرطة الخاصة وحرس المتطوعين (وكلاهما كان متوقعا تسريحه يوم ٣١ كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٧٧ .

١٣ - وعن تدبير افراد القوة ، أفاد السيد روجرز ان الكوماندو برايان ايرسعين رئيسا للقوة وانه في بليز مع فريق مساعدة عسكرية مكون من سبعة اعضاء آخرين من جيش المملكة المتحدة . وقد صدر بيان بشروط واحكام خدمة افراد القوة لمن يعينهم ذلك . وفيما يتعلق بالمرافق فقد منح عقد لانشاء الثكنات وهي الآن قيد التشييد ؛ وهناك كميات كبيرة من الاسلحة ووسائل النقل وغير ذلك من المواد جاري السير في اجراءات شرائها .

١٤ - وفيما يتعلق بالتمويل ذكر السيد روجرز أن حكومة المملكة المتحدة وافقت على تقديم نحو ٦.٠ مليون دولار من دولارات بليز (٩) لتمويل البرنامج الرئيسي . وانه يتوقع المزيد من عمليات

التمويل . وقد وافقت حكومة بليز على سد النفقات المتكررة للقوة والتي تبلغ ٣٠ ملايين دولار — دولارات بليز في السنة تقريبا حالما تستكمل القوة عددها بحلول عام ١٩٨١ . وسوف يستدعي الامر زيادة الانفاق بسبب التضخم وامكان نشوء الحاجة الى تكبير وتنويع القوة . بيد انه في النية جمعاً — الانفاق والقوة متوائمين بالضرورة مع الموارد المالية التي يولدها الاقتصاد المحلي .

١٥ — واسترعى السيد روجرز الانظار الى أن مشروع القانون لم يشر على وجه الخصوص الى الوزير المختص اللهم الا عند تعيين قائد القوة الذي يشترط ان يشاور رئيس الوزراء بشأنه وأشار السي ان مشروع القانون قد صيغ على هذا النحو بسبب الظروف الدستورية التي يحكم الاقليم في ظلها . وأشار كذلك الى ان المملكة المتحدة قد وافقت بالفعل على أن يعهد بمسؤوليات معينة (بما في ذلك — المسؤوليات الخاصة بالمرتبات والتدريب والاستدعاء للخدمة . . . الخ) الى الوزير المناسب بموجب براءة بليز ، وهي خطوة تمكنه من اعلام مجلس النواب عن احوال القوة من حين لآخر .

٣ — برمودا

١٦ — تتضمن ورقة العمل التي اعدت للدورة الحالية للجنة الخاصة ايضا معلومات عن المنشآت العسكرية في الاقليم (الفصل الحادى والعشرون من هذا التقرير (A/33/23/Add.5)) . كما — تتضمن ايضا ملخصا لذلك الجزء من الورقة الخضراء الخاصة باستقلال برمودا ، الذى يتناول مسائل الدفاع ، والذى اصدره السير جون هـ . شارب ، رئيس الوزراء حينذاك في ١٥ تموز/ يوليه ١٩٧٧ ، والآراء ذات الصلة التي افصح عنها زعماء المعارضة والحكومة خلال سير المناقشات التي عقدت مؤخرا في مجلس الجمعية بشأن الورقة تلك .

ألف — الوجود البحرى للمملكة المتحدة

١٧ — منذ ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٦ ، مثل البحرية الملكية للمملكة المتحدة ضابط بحرية كبير مقيم (هو الكاماندر دافيد الديريتش) المسؤول عن سفينة صاحبة الجلالة " مالابار " . وتشمل مسؤوليات هذا القائد تنسيق خطط منظمة حلف شمال الاطلسي للدفاع عن الاقليم ومساندته ، وإدارة مرافق الميناء في ايرلندا آيلاند نيابة عن القائد العام للاسطول في نورث وود بمقاطعة فيدلوكس في انكلترا .

١٨ — وكانت خمس سفن حربية من كندا وجمهورية المانيا الاتحادية وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة راسية في ذلك الميناء في منتصف كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ قبل ان تبدأ مهمة جديدة . وكان من المقرر ان تشكل هذه السفن قوة الاطلسي البحرية الدائمة التابعة لمنظمة حلف شمال الاطلسي للاشهر القليلة القادمة . وتوضع هذه القوة دائما تحت قيادة ضابط بحرى من الولايات المتحدة ، يتولى مباشرة مهامه من نورفولك بولاية فرجينيا ، بيد أن تكوين القوة يتغير كل شهر قليلة . وقد صرح الكاماندر الديريتش للصحفيين بأن : " القوة الدائمة هي دليل على الارادة

السياسية ، وسوف تستخدم في المراحل المبكرة لأية عملية . وهي مفيدة جدا أيضا في جعل أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي يالفون الاضطلاع بعمليات مشتركة مع بعضهم بعضا " .

باء - القواعد العسكرية للولايات المتحدة

١٩ - تشغل القاعدتان العسكريتان التابعتان للولايات المتحدة (وهما محطة الطيران الجوية ، والقاعدة البحرية ، في كينغزوينت) مساحة قدرها ٩٠ كيلومترا مربعا ، أى حوالي عشر المساحة الكلية للاقليم .

٢٠ - وقال نائب الاميرال ، هوارد ايرل غرير ، قائد القوة الجوية البحرية لأسطول الولايات المتحدة في المحيط الأطلسي ، في كلمة القاها في حفل تغيير القيادة أقيم في محطة الطيران البحرية في ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٧ ان برمودا " تحتل موقعا استراتيجيا بالنسبة الى أمن العالم " . وأضاف قائلا انه لا توجد خطة عمليات تتعلق بحرب عامة لم تضع على قمة اولوياتها القدرة على التحرك عبر أديم محيطات العالم . وأن حوض المحيط الأطلسي يعتبر شديد الأهمية لانه يحمل اكبر نسبة من التجارة العالمية . ومضى قائلا :

" اننا محظوظون للغاية ان لدينا جزر مثل برمودا . . . نقيم فوقها القوات الضرورية اذا ما اضطررنا لأن نخوض الحرب المضادة للغواصات كجزء من الصراع العالمي . ونحن أيضا محظوظون ان يمكننا أن نحمل الطيران الى اعالي البحار في اشكال أخرى وأن نفطى تلك الاجزاء من المحيط الأطلسي البعيدة عن متناول الطائرات المربطة في اماكن مثل برمودا " .

٢١ - ويوجد المطار الوحيد في برمودا في محطة الطيران البحرية ، وتستخدمه الطائرات العسكرية والمدنية على السواء . وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، أغلق مدرج المطار لفترة قصيرة في وجه الطائرات المدنية وذلك لاصابة احدى المقاتلات النفاثة الكندية من طراز F 101 Voodoo باضرار طفيفة اثناء هبوطها والاضطرار الى سحبها بعيدا عن المدرج . ووفقا للتقارير الصحفية ، كانت الطائرة النفاثة مشتركة في تدريب جوى بحرى في مياه برمودا حينذاك ولم يدل بأية تفاصيل أخرى حول هذا الموضوع .

محطة التعقب الفضائي

٢٢ - أنشأت الوكالة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء التابعة للولايات المتحدة (ناسا) محطة في جزيرة كوبر كجزء من شبكتها العالمية لتعقب رحلات الفضاء وبياناتها . وفي ٣ آب/اغسطس ١٩٧٧ ، افادت التقارير بأن برمودا سيكون لها دور على هامش الرحلات الفضائية التي ستقوم بها الجواله الفضائية التابعة للولايات المتحدة والمقررة لعام ١٩٧٩ . وطلبت شركة كابل اند ويرلس ليمتيد ، التي تتولى تشغيل مرافق اتصالات برمودا عبر البحار من مخططي المشروع الان باقامة مبنى في مجمع

اتصالاتها في ديفونشير لاستخدامه كمحطة ارضية للتوابع الاصطناعية لاغراض المشروع الفضائي .
وكان على وكالة (ناسا) ان تقوم بتعقب الكبسولات ثم يتم تغذية المحطة الارضية للتابع الاصطناعي
بالمعلومات عن طريق الموجه الدقيقة ومنها الى المركز الفضائي في الولايات المتحدة .

٤ - جزر تركس وكايكوس

٢٣ - تحتفظ الولايات المتحدة بمحطة لخير السواحل في جنوب جزر كايكوس ، كما تحتفظ بقاعدة
بحرية وقاعدة جوية ومحطة للقياس من بعد .

٢٤ - وفي اواخر حزيران / يونيه ١٩٧٧ حصل تغيير في قيادة المهبط الجوى المساعد في جزيرة
جراند ترك وأعرب الضابط المسـؤول عن القيادة لدى تسليمه المهبط الجوى لخلفه عن امله في ان
يستمر التعاون مع حكومة وشعب جزر تركس وكايكوس لسنوات أخرى عديدة ، كما تمنى للمحطة البحرية
التابعة للولايات المتحدة استمرار النجاح . وقال القائد الجديد ، لدى تسلمه القيادة ان جزيرة
جراند ترك قد ساهمت كثيرا في عمل مشروع التجارب الشرقي . واعترف بالدور الكبير الذي لعبته
قاعدة جراند ترك في ذلك المشروع ضباط آخرون ايضا ، ومن بينهم نائب قائد مركز اختبارات الفضاء
والقذائف (SAMTAC) في فاندنبرغ ، كاليفورنيا (الولايات المتحدة) ، الذي قال معلقا : "ان فاندنبرغ
في الغرب ربما تكون اكثر نشاطا من قاعدة كانافيرال في الشرق ، بيد انهما متشابهتان للغاية .
ويوجد الان نطاق واحد يضم الاثنين ، ونحن نأمل ان يأتي الوقت الذي تقومون فيه في جراند ترك
بالعمل باجهزة افضل . ولن يكون هناك أى تقليص للأنشطة .

٢٥ - وفي ٢٠ آب/اغسطس ، اعلن عن وجود زوار في محطة القياس من البعد لمشاهدة إطلاق
الصاروخ ، فوباجير الثاني ، الى الكوكب زحل . وكانت المشاهدة على شاشة رادار على مدى مقداره
٤٨٠ كيلومترا ، وكانت المعلومات التي يتم تلقيها ترسل على الفور الى مركز الفضاء الذي تديره
(ناسا) في الولايات المتحدة .

٢٦ - وكما ذكر سابقا ، كان الاتفاق المعقود بين حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة
بشأن قواعد الاخيرة في الاقليم ، والمقرر ان ينتهي اجله في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ قيد
الاستعراض منذ عام ١٩٦٧ (ز) . ووفقا للتقارير التي اوردتها صحيفة "كونش نيوز" المحلية ،
جرى التفاوض من جديد على الاتفاق في العاصمة الامريكية واشنطن في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ .
وحضر هذه المحادثات وفد من جزر تركس وكايكوس مؤلف من رئيس الوزراء ، ووزير الاشغال ، ووزير
التعليم والسيد ويليام دوبرت ، مستشار الشؤون القانونية والدستورية . وكان الوفد يعتمز التفاوض
بشأن المسائل التالية :

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والعشرون ، الملحق رقم ٣ ،
(A/3423/Rev.1) المجلد الاول ، الفصل الثاني ، المرفق ، التذييل الرابع ، الفقرة ١٣ .

- (أ) توسيع مدرج مطار جراند ترك والرصيف البحري في المرفأ الجنوبي ؛
(ب) فرص توظيف سكان جزر تركس وكايكوس في الولايات المتحدة ؛
(ج) تقديم مساعدة تكميلية للأطفال الذين يولدون خارج نطاق الزوجية لأب — من مواطني الولايات المتحدة ، ويعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في حكومة الولايات المتحدة ؛
(د) رسم ايجار يؤدي مباشرة لحكومة جزر تركس وكايكوس .
- ٢٧ - وفي نهاية تشرين الاول / اكتوبر ، ذكر ان الوفد رفض عرضا قدم خلال الجولة الاولى — من المفاوضات ، باستئجار كل من القاعدتين الموجودتين في جزيرة جراند ترك نظير ١٢٥ .٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا . وقد تقرر اجراء المزيد من المفاوضات في وقت لاحق من عام ١٩٧٧ .

٥ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

٢٨ - قامت الولايات المتحدة ، في مطلع عام ١٩٦٧ بنقل قاعدتها البحرية السابقة في سانت توماس ، والتي تغطي مساحة ٨٠ هكتار ، الى الحكومة الاقليمية ، ولكنها احتفظت بحق اعادة احتلال المرافق في القاعدة . وتحتفظ البحرية التابعة للولايات المتحدة في الاقليم بمحطة للرادار والمعايرة الصوتية .

ألف - المناورات البحرية

٢٩ - في منتصف كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، اعلن نائب الاميرال وليام روبرت فلاناغان ، قائد القوات البحرية للولايات المتحدة في البحر الكاريبي ، ان ١٣ سفينة تابعة لاسطول الولايات المتحدة في المحيط الاطلسي ، سوف تجرى في البحر الكاريبي في الفترة من ٢٠ حزيران / يونيو الى ٢٢ تموز / يولييه عمليات تدريبية برية ، وبرمائية ومضادة للطائرات (بما في ذلك اطلاق القذائف) . وتشكل هذه العمليات جزءا من المناورات المعروفة باسم البحرية الملحقين بمجموعة الاستعداد التابعة لاسطول المحيط الاطلسي ستشترك مع سفن من قوة الاطلسي البحرية الدائمة التابعة لحلف شمال الاطلسي في القيام ايضا بهذه المناورات .

باء - تطورات اخرى

٣٠ - منذ عام ١٩٧٥ كلف رقيب في جيش الولايات المتحدة بمهمة تجنيد المتطوعين من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وفي آب / اغسطس ١٩٧٧ ، جرى تكريمه في حفل اقيم في مصيف باين ايل بيتش ريزورت لكونه افضل من قام بتجنيد المتطوعين في منطقة جنوب شرقي الولايات

المتحدة ، اكبر مناطق تجنيد المتطوعين التابعة لها . وقد عزى نجاحه بصفة رئيسية الى مجموعة من المجندين الشبان من أهالي الاقليم يخدمون حاليا في الجيش ، وعادوا الى الاقليم في اجازة ليمدوا يد المساعدة في اقناع الآخرين بالانضمام الى المتطوعين .

٣١ - وتجدر الاشارة (ح) الى ان بحرية الولايات المتحدة بدأت برنامجها لتجنيد المتطوعين في الاقليم خلال شهر ايار/مايو ١٩٧٦ . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، قام ثمانية متطوعين من منطقة جنوب شرقي الولايات المتحدة بزيارة جزر سانت توماس وسانت كروا . وصرح رئيس ضباط الصف الذي كان يعمل منسقا للمجموعة ان المتطوعين جاءوا الى هاتين الجزيرتين ليقدّموا المعلومات للاهالي المحليين المهتمين بتأمين العمالة لانفسهم وبزيادة تدريبهم . و اضاف قائلا ان ما يربو على ٦٠ شخصا من سكان الجزيرتين ، وجميعهم من خريجي المدارس الثانوية قد انخرطوا فـفي البحرية في العام الماضي . واستطرد يقول ان المجندين سيجرون مقابلة مع أى شخص يرغب فـفي الالتحاق بالبحرية فورا ، وسوف يحدثون طلبة المدارس الثانوية عن الفرص المتاحة في البحرية ، ولكنهم سيشجعونهم على تأجيل انخراطهم في البحرية الى ما بعد اتمام تعليمهم الثانوى .

(ح) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الرابع ، الفقرة ٢٠ .

المرفق الرابع*

غوام

- ١ - ترد المعلومات الأساسية عن الأنشطة والترتيبات العسكرية في غوام في التقارير السابقة للجنة الخاصة (١). وفيما يلي بعض المعلومات الإضافية .
- ٢ - مازال اقليم غوام قاعدة بحرية وجوية هامة للولايات المتحدة الأمريكية في غرب المحيط الهادئ وتتخذ وحدات تابعة لأربع إدارات عسكرية وغفر السواحل التابع للولايات المتحدة ، وعلى وجه الخصوص السلاح الجوي الأمريكي والبحرية الأمريكية من غوام مركزا ترابط فيه ، وتشغل فيه المنشآت الدفاعية جزءا كبيرا من الأراضي الخالية (حوالي ٣٤ في المائة) كما ينفق سنويا على هذه المنشآت قرابة ١٤٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة . وتعتبر قاعدة اندرسون الجوية الواقعة في الطرف الشمالي من غوام أهم القواعد التي تستخدمها قيادة السلاح الجوي الاستراتيجي في منطقة الشرق الأقصى في المحيط الهادئ . وتوجد في هذه المنشآت ، في الوقت الحاضر ، ١٥ قاذفة قنابل من طراز ب-٥٢ . ويقع اى الجنوب مباشرة من أغانيا ، عاصمة الاقليم ، المقر الرئيسي لقائد القوات البحرية بجزر الماريانا ، الذى يعتبر مسؤولا عن المحافظة على الأمن في منطقة المحيط تبلغ مساحتها ستة ملايين ونصف مليون كيلومترا مربعا . وتستخدم إحدى المحطات البحرية الواقعة على أحد النتوءات المحيطة بميناء أبرأ في عمليات اصلاح وصيانة اسطول الولايات المتحدة السابع ، كما تستخدم المحطة ايضا كقاعدة لغواصات بولاريس التي كانت سبع منها تقوم بالعمليات ضمن سرب المحيط الهادئ خارج غوام في عام ١٩٧٧ .
- ٣ - وفي عام ١٩٧٧ ، بلغ مجموع عدد افراد القوات العسكرية وعائلاتهم المراكبين في الاقليم ٩٦٠٠ شخصا . وبالمقارنة ، بلغ عدد الافراد العاملين في السلاح الجوي للولايات المتحدة في تشرين الثاني /نوفمبر من عام ١٩٧٥ ، ٣٥٠٠ فردا بالإضافة الى ٥٠٠٠ من افراد عائلاتهم . وفي تموز/يوليه من العام ذاته ، بلغ عدد افراد بحرية الولايات المتحدة (٢٨ ٢٢) بالإضافة الى ٢٦٦ من افراد عائلاتهم .
- ٤ - وأعلن الحاكم ريكاردو جوردالو ، في خطابه عن حالة الاقليم ، انه يتوقع استمرار الوجود العسكري بحجمه الحالي . وذكر انه بينما ان الغرض الرئيسي من الوجود العسكري في غوام هو

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1236 .

(أ) للاطلاع على احدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الرابع ؛ والمرجع ذاته ، الدورة الثانية والثلاثون ، المرفق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الثالث .

توفير الامن للامة " التي نحن جزء منها " ، فان هذا الوجود يعتبر قاعدة هامة وثابتة للدعم الاقتصادي . ان أنه خلق صناعة للاقليم يقدر حجمها بعدة ملايين من الدولارات ، بيد انه كان لتخفيض القوات العسكرية الأخير أثر ضار على اقتصاد الاقليم ، ادى الى ارتفاع معدل البطالة الى ١٣ في المائة .

٥ - أثنى الحاكم في بيانه على البحرية لتحويلها عدة قطع هامة من الاراضي للاستخدامات المدنية أو جعلها متاحة لهذا الاستخدام ، كما وجه الشكر ايضا الى السلاح الجوي " للمساعدة التي قدمها " ولتنفيذ برنامج الخاص بقرية الشقيقة . وأعرب السيد بورد الوعن تقديره للخدمات التي قدمها افراد القوات العسكرية للمجتمع ، واعتبرهم شركاء هامين في تقدم الاقليم .

٦ - وسعت بحرية الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٤ ، الى نقل رصيفها البحري الخاص بالذخائر هوتيل وارف ، القائم في قلب الميناء التجاري . أما الاراضي الواقعة ضمن دائرة نصف قطرها ميلان من رصيف الميناء والتي تتضمن جزءا كبيرا من جزيرة كابران فلا تشملها الانشطة الانمائية بسبب القيود المتصلة بعمليات المتفجرات كما ان الهيئة التشريعية لغوام رفضت في عام ١٩٧٣ التخلي عن خليج سيللا الذي هو الخيار الأول للبحرية ليكون الموقع الجديد للمشروع . وبناء على ذلك فقد خططت البحرية لجعل موقع رصيفها البحري الخاص بالذخائر بالقرب من مدخل ميناء أبرا في المنطقة التي يطلق عليها اسم أورتوتي بوينت . وسوف يشمل هذا المرفق الجديد رصيفين بحريين وجسر يربط أورتوتي بوينت بجزيرة أورتوتي كما يشمل طريقا يمر عبر المحطة البحرية . وسوف تبلغ نفقات بناء هذا المرفق ٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ، اوقفت خطط بناء رصيف جديد عندما أمر الرئيس جيمي كارتر باقتطاع أربعين مليون دولار من ميزانية الاقليم للعام المالي ١٩٧٩ .

٧ - ويحكم استخدام الرصيف البحري " هوتيل وارف " في الوقت الحاضر اتفاق تم عقده منذ تسع سنوات بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة غوام ، وبمقتضى هذا الاتفاق يجوز للبحرية أن تقوم بشحن وتفريغ المتفجرات العالية الطاقة التدميرية في هذا المكان من ميناء أبرا الى أن يتم ايجاد موقع جديد لهذه العمليات . وهناك ايضا عقد ينص على اعفاء البحرية من المسؤولية عن الحوادث التي تقع للمدنيين وللمرافق المدنية داخل نطاق منطقة انفجار الذخيرة .
